

Distr.: General
24 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٧١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام**

موجز

يتناول هذا التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ويتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والتدابير التي اتخذتها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد؛ والدعم المقدم للأنشطة الدولية والإقليمية لهذه المؤسسات؛ والمساعدة التقنية المقدمة إليها وإلى الوكالات والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة وبشأنها؛ والتعاون بين المؤسسات الوطنية والآليات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وترد أيضا في هذا التقرير معلومات تتعلق بأعمال المؤسسات الوطنية فيما يتصل بقضايا مواضيعية محددة.

ويكمل هذا التقرير تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/10/54)، الذي يغطي أنشطة الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويقدم ذلك التقرير معلومات أساسية، وينبغي قراءته بالاقتران مع هذا التقرير. ويمكن أيضا الاطلاع على الوثائق التي تتناول الأحداث المذكورة في هذا التقرير، بما فيها التقارير والإعلانات ووثائق الاجتماعات، في الموقع الخاص بمندى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الشبكة (www.nhri.net).

* A/64/150.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة دون الإيضاح المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ بء، التي قررت الجمعية بموجبها أنه إذا قدم تقرير في وقت متأخر فإنه ينبغي إيراد أسباب هذا التأخر في حاشية للوثيقة.



المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
٦	ألف - الخدمات الاستشارية التي تقدمها المفوضية بخصوص المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
١٤	باء - دعم المفوضية للمبادرات الإقليمية المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
١٧	جيم - دعم المفوضية للمبادرات الدولية المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
٢٠	ثالثا - التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
٢٠	ألف - مجلس حقوق الإنسان
٢١	باء - الهيئات المنشأة بموجب معاهدات
٢٢	جيم - الإجراءات الخاصة
٢٢	دال - مؤتمر ديربان الاستعراضي
	رابعا - التعاون فيما بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
٢٣	ألف - أفرقة الأمم المتحدة القطرية
٢٣	باء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢٤	جيم - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
٢٤	دال - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
٢٤	هاء - رابطة أمناء المظالم بدول البحر الأبيض المتوسط
٢٥	واو - المعهد الدولي لأمناء المظالم
٢٥	زاي - الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان
٢٥	خامسا - التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية
٢٥	ألف - المنظمات غير الحكومية

٢٦		باء - المؤسسات الأكاديمية.
٢٦		سادسا - قضايا موضوعية .
٢٦		ألف - الأعمال التجارية وحقوق الإنسان .
٢٧		باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
٢٧		جيم - الاحتجاز .
٢٧		دال - التثقيف .
٢٨		هاء - المهجرة .
		واو - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنع التعذيب، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية
٢٨		مناهضة التعذيب .
٢٨		زاي - العدالة الانتقالية .
٢٩		حاء - الذكرى السنوية الستون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان .
٢٩		سابعا - الاستنتاجات .

أولا - مقدمة

١ - قُدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٥ من قرار الجمعية العامة ١٧٢/٦٣، التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً بشأن تنفيذ القرار في دورتها الرابعة والستين. ويغطي التقرير أنشطة الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ويكمل تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان والمؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (A/HRC/10/54) الذي يتناول أنشطة الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويقدم ذلك التقرير معلومات أساسية، وينبغي قراءته بالاقتران مع هذا التقرير.

٢ - وقد أبرزت الجمعية العامة في قرارها ١٧٢/٦٣، المتخذ بتوافق الآراء، الأهمية المتزايدة التي تُضيفها الدول الأعضاء على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وإمكاناتها فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. كما أكدت مجدداً في القرار أهمية نشوء مؤسسات وطنية فعالة ومستقلة وتعددية لحقوق الإنسان، وشجعت تلك المؤسسات على أن تسعى إلى الحصول على الاعتماد عن طريق لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولاحظت تعزيز إجراءات الاعتماد والمساعدة المستمرة التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هذا الصدد. وسلمت الجمعية العامة أيضاً بأهمية العمل الذي تقوم به الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك فإن الجمعية العامة شجعت الدول الأعضاء، في قرارها ١٦٩/٦٣، على النظر في إنشاء مؤسسات مستقلة لأمناء المظالم والوسطاء وغير ذلك من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أو تعزيز ما هو قائم منها، وعلى القيام عند الاقتضاء بوضع آليات للتعاون بين تلك المؤسسات، من أجل تنسيق عملها وتعزيز منجزاتها.

ثانياً - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٣ - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان شريك هام لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولها دور حاسم تؤديه في التنفيذ الفعال لمعايير حقوق الإنسان الدولية على الصعيد الوطني، وذلك عن طريق تشجيع تطوير قوانين وممارسات تتماشى مع تلك المعايير ومراقبة تنفيذها. وبذلك يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تعزز نظم الحماية الوطنية، عن طريق ترجمة معايير حقوق الإنسان الدولية بطريقة تعكس السياقات والخصوصيات الوطنية.

٤ - وبالتالي فإن المفوضية تولى أولوية عليا لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع مراعاة الواجبة للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس) التي أقرتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٣، وذلك في إطار شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني التابعة لمقر المفوضية (القرار ١٣٤/٤٨، المرفق). ووحدة المؤسسات الوطنية هي وحدة متخصصة تُعنى بدعم أنشطة المفوضية ذات الصلة بالمؤسسات الوطنية. وتجمع الوحدة، باعتبارها مركزا للمعارف، الخبرات والتجارب المقارنة فيما يتعلق بقضايا المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتعمل بتعاون وثيق مع الوحدات الجغرافية التابعة للشعبة وجميع الكيانات ذات الحضور الميداني المعنية بحقوق الإنسان، فضلا عن شراكاتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، للإسهام في دعم هياكل مستدامة لحقوق الإنسان من أجل تطبيق المعايير الدولية.

٥ - ولكفالة إنشاء المؤسسات الوطنية بطريقة تمثل لمبادئ باريس، وكفالة عملها كجهات فعالة وذات مصداقية لضمان حقوق الإنسان على الصعيد القطري، تقدم المفوضية المساعدة القانونية والتقنية للجهات الوطنية؛ وللجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية، ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد؛ وهيئات تنسيق الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتساعد المؤسسات الوطنية على معالجة الشواغل الأساسية لحقوق الإنسان، والإسهام في سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب وإقامة الشراكات مع المجتمع المدني. وكذلك ساعدت المفوضية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على توسيع نطاق ما تقوم به من توعية على الصعيد الدولي، بما في ذلك عن طريق تشجيع مشاركتها في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (أي مجلس حقوق الإنسان، وهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة، والجهات المكلفة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة)، بما يزيد من إبراز دورها كجهات فاعلة يمكن التعويل عليها في مجال حقوق الإنسان.

٦ - وتتولى المفوضية منذ عام ٢٠٠٣ تشغيل الموقع الشبكي الخاص بمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (www.nhri.net)، وهو موقع مرتبط بالموقع الرئيسي للمفوضية وبمواقع المؤسسات الوطنية، ويتضمن معلومات عن نظام حقوق الإنسان، فضلا عن المسائل القطرية والمواضيعية، وعن أنشطة لجنة التنسيق الدولية.

٧ - وفي عام ٢٠٠٨ بدأت المفوضية برنامج زمالات يُختار عن طريقه موظفون تابعون لمؤسسات وطنية حاصلة على اعتماد من الرتبة ألف لدى لجنة التنسيق، للعمل في وحدة المؤسسات الوطنية لمدة ستة أشهر، وبشكل متزايد لمدة سنة كاملة، من أجل اكتساب المعارف والتجارب فيما يتعلق بنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونقل التجارب المباشرة

للمؤسسات الوطنية إلى عمل المكتب. وفي عام ٢٠٠٨ استضافت المفوضية زميلين في إطار برنامج زمالات موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أحدهما من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا والآخر من اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان. وقد استمر البرنامج في عام ٢٠٠٩، باستضافة زميلين أحدهما من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في توغو والآخر من مكتب المدافع عن حقوق الإنسان في السلفادور. وحظي البرنامج باهتمام كبير من جانب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أنحاء العالم، وجنت المفوضية فوائد كبيرة منه، من حيث الخبرات الفنية وتعزيز الصلات المباشرة مع موظفي المؤسسات الوطنية على نطاق العالم.

٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩ أصدرت المفوضية تقريراً بشأن نتائج استبيان تم تعميمه في بداية العام لتقييم الحالة الراهنة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أنحاء العالم، وكان الغرض الرئيسي من الاستبيان زيادة معرفة المفوضية بجوانب القوة والضعف في تلك المؤسسات. وأظهرت النتائج، بناء على بيانات تم تلقيها من ٦١ مؤسسة وطنية في أنحاء العالم، أن لدى المؤسسات الوطنية احتياجات في عدة مجالات منها على الأخص القدرات التنظيمية وقدرات إدارة الموارد؛ والاطلاع على النظام الدولي لحقوق الإنسان؛ وإقامة العلاقات مع الهيئات العامة والمجتمع المدني؛ والمتابعة الفعالة لتوصياتها. وسيساعد التقرير المفوضية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، بما فيها أفرقة الأمم المتحدة القطرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تحديد المجالات ذات الأولوية لتقديم المساعدة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ بما يسهم في تعزيز هذا العنصر الهام من نظام الحماية الوطني.

ألف - الخدمات الاستشارية التي تقدمها المفوضية بخصوص المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٩ - يسرت المفوضية أنشطة التوعية من أجل إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس. وقامت أيضاً باستعراض الأطر الدستورية أو التشريعية للمؤسسات الوطنية الجديدة في عدد من البلدان؛ وتقديم خدمات مناسبة للاحتياجات بخصوص الأشكال والوظائف والسلطات والمسؤوليات المناسبة لهذه المؤسسات. وأوفدت أيضاً بعثات لإجراء تحليلات مقارنة، وبعثات لتقييم الاحتياجات في مجال التعاون التقني، وبعثات لصياغة المشاريع وتقييمها، من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية القائمة. وقُدمت المشورة والمساعدة تكراراً بالتعاون مع الكيانات ذات الحضور الميداني؛ والجهات الشريكة الأخرى في الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام؛ والهيئات الإقليمية المعنية بتنسيق المؤسسات الوطنية.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استفاد عدد من الحكومات و/أو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من هذه المشورة والمساعدة^(١).

١ - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

١١ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير استمر المكتب الإقليمي للمفوضية في بنما، ومكاتبها القطرية في كل من دولة بوليفيا المتعددة القوميات وغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك، ومستشارو حقوق الإنسان في إكوادور ونيكاراغوا، وعنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في إسداء المشورة وتقديم المساعدة لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي.

١٢ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ سُن قانون لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في أوروغواي. وجاء القانون في أعقاب دعوة مشتركة قامت بها وحدة المؤسسات الوطنية في المفوضية، والممثل الإقليمي للمفوضية في أمريكا اللاتينية، ومنظومة الأمم المتحدة في أوروغواي، ورؤساء وممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من بيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية والأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والمكسيك وباراغواي، خلال أعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨.

١٣ - وفي عام ٢٠٠٨ قُدم للحكومة في هايتي مشروع قانون بإنشاء المكتب الوطني لأمين المظالم. وقد أدلت المفوضية وبعثة الأمم المتحدة في هايتي بتعليقات على مشروع القانون، وهما تتابعان حاليا هذه التطورات عن كثب.

١٤ - وبدأت المفوضية مشاورات بشأن هذا الموضوع مع سلطات بليز وشيلي في أعقاب الاستعراضين المتعلقين بهذين البلدين، اللذين جريا أثناء الدورة الخامسة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٩، وبشأن التوصيات المنبثقة عن الاستعراضين والداعية إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس^(٢).

(١) تشمل هذه المؤسسات الوطنية و/أو الحكومات ما يلي: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأردن، وأفغانستان، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبنما، وبوروندي، وتركيا، وتوغو، وتيمور - ليشتي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وجيبوتي، والرأس الأخضر، ورواندا، وساموا، وسري لانكا، والسودان، وجنوب السودان، وسيراليون، وشيلي، وطاجيكستان، والعراق، وغينيا، وغينيا - بيساو، والفلبين، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكمبوديا، وليبيريا، ولبنان، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، ونيبال.

(٢) بليز: A/HRC/WG.6/5/L.3، الفقرات ٣٤ و ٤١ و ٦٧ و ١٠ و ٦٨؛ شيلي: A/HRC/WG.6/5/L.9، الفقرتان ٤١ و ١٦.

١٥ - ونظمت المكاتب القطرية للمفوضية عددا من أنشطة بناء القدرات شارك فيها ممثلون من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة أمريكا اللاتينية، وهي: عقد حلقة عمل إقليمية معنية بحقوق الإنسان في كولومبيا؛ والتنوعية بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في غواتيمالا؛ وعقد حلقة عمل في نيكاراغوا لتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتنظيم استشارة بشأن تعزيز مؤشرات حقوق الإنسان في المكسيك.

٢ - أفريقيا

١٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض استمر كل من المكاتب الإقليمية للمفوضية في وسط أفريقيا وشرق أفريقيا وأفريقيا الجنوبية وغرب أفريقيا؛ ومكاتبها القطرية في أوغندا وتوغو؛ ومستشاري حقوق الإنسان لدى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في رواندا وغينيا وكنيا والنيجر، وعناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ودارفور (السودان) وسيراليون والصومال وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا في تقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا.

١٧ - وعقب إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي في عام ٢٠٠٨، عقد المكتب الإقليمي للمفوضية في شرق أفريقيا، بالتعاون مع المؤسسة، حلقة عمل للمشاركين من الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسة نفسها تناولت تقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مع التركيز على الاستعراض الدوري الشامل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فضلا عن ذلك وضع المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجا مشتركا للمساعدة التقنية مدته سنتان، بالتعاون مع الحكومة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. والهدف من البرنامج هو زيادة معرفة الجهات الوطنية بحقوق الإنسان، وتعزيز قدراتها في مجال تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل.

١٨ - وفي إثيوبيا قدم التدريب لموظفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة حديثا، وأنشئ لها موقع على الشبكة. وساعد المكتب الإقليمي للمفوضية في شرق أفريقيا المؤسسة على تنفيذ أنشطة التوعية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتحسين قدرات الحكومة في مجال تقديم التقارير في إطار المعاهدات.

١٩ - وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ شاركت المفوضية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في حلقة عمل مشتركة نظمها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريشيوس لاستعراض ولاية لجنة حقوق الإنسان في موريشيوس. وقد أسهم ذلك في تعزيز قدرات اللجنة على الوفاء بولايتها الجديدة المتعلقة بالرقابة على الشرطة وتكافؤ الفرص.

٢٠ - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة تعاون المكتب الإقليمي للمفوضية في شرق أفريقيا مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والحكم الرشيد على تنظيم مؤتمر وطني عُقد يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، لتسليط الضوء على حالة حقوق الإنسان في البلد والأولويات الوطنية. وكذلك وفرت المفوضية تدريباً في مجال المعايير الأساسية لحقوق الإنسان ومهارات الرصد لتسعة وعشرين من موظفي التحقيق التابعين للجنة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٢١ - وفي ليسوتو شارك المكتب الإقليمي للمفوضية لمنطقة أفريقيا الجنوبية في مشاورات وطنية مع المجتمع المدني وأعضاء البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، من أجل مناقشة قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧ والأحكام الدستورية ذات الصلة بإنشاء اللجنة. وأسهمت نتائج هذه المشاورات في إنارة الطريق لمناقشات البرلمان بشأن القانون.

٢٢ - وعقب سنتين من تقديم المساعدات التقنية إلى حكومة بوروندي من أجل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، نظمت المفوضية اجتماع مائدة مستديرة يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الذي مقره في بوجومبورا، لتشجيع البرلمانيين على اعتماد مشروع قانون لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان قُدم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وشارك في الحدث ستون برلمانياً، إلى جانب ممثلي الإدارة والمجتمع المدني، فضلاً عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من أوغندا وتوغو ورواندا والسنغال وكينيا.

٢٣ - وعقب تقديم كل من المفوضية وعنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في السودان مساعدات تتعلق بمشروع قانون لتعزيز المؤسسة الوطنية القائمة لحقوق الإنسان، أقرت الجمعية التشريعية لجنوب السودان في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ قانون لجنة حقوق الإنسان لجنوب السودان. وينص القانون على أن ولاية اللجنة تشمل الرصد والتحقيق وإسداء المشورة وأنشطة الدعوة.

٢٤ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٩ قامت المفوضية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في سيراليون، بتقديم الدعم للجنة حقوق الإنسان في سيراليون من أجل وضع

مقترحات مشروع لتنمية القدرات في مجال جمع التبرعات، من أجل دعم تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للجنة التي مدتها ثلاث سنوات.

٢٥ - ونوقشت مسألة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في جزر القمر في سياق أنشطة التدريب على اتباع نهج حقوق الإنسان التي نفذها المكتب الإقليمي للمفوضية بالتعاون مع الشركاء الحكوميين والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩. وتتابع المفوضية عن كثب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المناقشات المتعلقة بسن قانون إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

٢٦ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أوفدت المفوضية بعثة تقييم مشتركة مع رابطة اللجان الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان الناطقة بالفرنسية (Association Francophone des Commissions Nationales des Droits de l'homme)، من أجل مساعدة حكومة مالي على تنفيذ نتائج الاستعراض الدوري الشامل لمالي، الذي أسفر عن توصية بتعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مالي (انظر الوثيقة A/HRC/8/50).

٢٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أُجريت في كوناكري مناقشات بناءً على السلطات والمجتمع المدني بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في غينيا. وقدمت المفوضية معلومات مقارنة عن أفضل السبل لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تكريس هذه المؤسسة في الدستور.

٢٨ - وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أقرت الجمعية الوطنية للسودان قانوناً لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وجاء ذلك في أعقاب المشورة والمساعدات التي قدمتها المفوضية وبعثة الأمم المتحدة في السودان بشأن مشاريع القانون وعملية التعيين. وتخطط المفوضية لتنظيم حلقة عمل توجيهية لأعضاء اللجنة حال تعيينهم.

٣ - منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير واصلت المكاتب الإقليمية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ والمكاتب القطرية للمفوضية في كمبوديا ونيبال ومستشارو حقوق الإنسان في بابوا - غينيا الجديدة وسري لانكا؛ وعنصر حقوق الإنسان في بعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفغانستان وتيمور - ليشتي، تقديم المشورة والمساعدة في مجال إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٣٠ - قدمت المفوضية المساعدة إلى بعثة أوفدها إلى سري لانكا منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في الفترة من ١٠ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ برئاسة ممثل للجنة حقوق الإنسان في ماليزيا. وقد أوفدت البعثة بدعوة من لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا وبغرض مناقشة شواغل لجنة التنسيق الدولية التي أدت إلى خفض مركز اللجنة إلى الرتبة "باء" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٣١ - وفي الفترة من ١ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أوفدت المفوضية، بالتعاون مع المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة في بانكوك، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ بعثة إلى ماليزيا لإجراء تقييم لاحتياجات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا في مجال بناء القدرات. وتمخضت هذه العملية عن تقرير تفصيلي بما في ذلك إطار تحليلي حدد الاستراتيجيات الرئيسية لتلبية احتياجات اللجنة في مجال بناء القدرات. وأيدت اللجنة التقرير والتزمت بتنفيذ الاستراتيجية المقترحة.

٣٢ - وفي يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قام بزيارة باكستان ممثلون عن منتدى آسيا والمحيط الهادئ وعن المفوضية للمشاركة في مشاورات مع المجتمع المدني وأعضاء البرلمان بشأن مشروع قانون إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وعقب تلك المشاورات، أدلت المفوضية بتعليقات على مشروع القانون.

٣٣ - وأنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بنغلاديش بموجب مرسوم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عقب جهود مشتركة بذلها كل من منتدى آسيا والمحيط الهادئ، والمفوضية، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنغلاديش. وتقدم المفوضية ومكتب برنامج الأمم المتحدة في بنغلاديش المساعدة النشطة إلى أعضاء اللجنة المعينين حديثاً، لبناء قدرات المؤسسة ولكفالة اعتمادها المبكر من جانب لجنة التنسيق الدولية.

٣٤ - وقد جددت المفوضية في عام ٢٠٠٩، الاتفاق المبرم مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند لإدارة الموقع الشبكي للجنة، الذي سيجري تعزيزه عن طريق إنشاء نسخة للموقع في هيئة شبكة داخلية تحميها كلمة سر، وتكون متاحة لأعضاء لجنة التنسيق الدولية.

٣٥ - وخلال الفترة من ١٢ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أوفدت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة لإجراء تقييم للمشروع في منتصف المدة، مهمتها استعراض مشروع بناء قدرات مكتب أمين حقوق الإنسان والعدل في تيمور - ليشتي (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، بهدف تقييم الانجازات والمعوقات منذ بداية المشروع، وتقديم توصيات لما تبقى من دورته. وتوصل التقييم إلى أن المؤسسة أحرزت تقدماً هاماً في مجال حقوق الإنسان، وأن

المشروع اتسم بأهمية بالغة في تقديم الدعم لها خلال مرحلة البداية الصعبة. وأوصت البعثة أيضا باتخاذ تدابير محددة لما تبقى من دورة المشروع.

٣٦ - ووقعت المفوضية في شباط/فبراير ٢٠٠٩ المبادئ التوجيهية للتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال، وذلك بهدف تعزيز شراكتها وتحديد زيادة تحديد معالمها. وقدم دعم متواصل إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال، وإلى أصحاب مصلحة آخرين، من أجل إنشاء آليات ذات مصداقية للعدالة الانتقالية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩ أعدت المفوضية واللجنة مشروعا لتنفيذ أنشطة مشتركة في سياق مسألة الاحتجاز وحقوق المحتجزين.

٣٧ - ونظمت المفوضية في شباط/فبراير ٢٠٠٩، مع كل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا، ولجنة حقوق المرأة، حوارا وطنيا بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، بهدف صياغة استراتيجية لرصد مراكز الاحتجاز في إندونيسيا.

٤ - أوروبا

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير واصل مكتب المفوضية الإقليمي في وسط آسيا، والمكتب المستقل في كوسوفو، ومستشارو حقوق الإنسان التابعون لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في جنوب القوقاز، والاتحاد الروسي، وصربيا، وقيرغيزستان، وجمهورية مولدوفا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وعنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تقديم المشورة والمساعدة في مجال إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوروبا وتعزيزها.

٣٩ - وعقب التقييم الذي جرى في عام ٢٠٠٨ لمؤسسة أمين المظالم في قيرغيزستان، الذي قام بتمويله كل من مبادرة الإجراء الثاني، واليونيسيف، والمفوضية، بغرض تقييم فعالية المؤسسة والثغرات في قدراتها، عقدت المفوضية حلقة عمل مع المؤسسة بشأن آليات الحماية الوطنية في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وقد ساعدت حلقة العمل التي امتدت لثلاثة أيام، والمعقودة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليه، المؤسسة على تعزيز تخطيطها الاستراتيجي، وترتيب أولوياتها وإعادة هيكلة نفسها في إدارات مواضيعية متخصصة. وعلاوة على ذلك، وفرت المفوضية استشاريا وطنيا لمدة ستة أشهر لدعم المؤسسة خلال مرحلة إعادة هيكلتها. ونظمت المفوضية في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر مع مبادرة الإجراء الثاني والبرنامج الإنمائي حلقة عمل مدتها خمسة أيام لفائدة المؤسسة تناولت إجراءات الشكاوى. ووضعت الأمم المتحدة بعد ذلك مشروعا للتعاون التقني مدته ثلاثة أعوام (٢٠٠٩-٢٠١١) لمواصلة تعزيز المؤسسة.

٤٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أُسديت المشورة التقنية بشأن إدخال تعديلات في القانون التمكيني المتعلق بمكتب المدافع عن حقوق الإنسان في جورجيا، من أجل زيادة امتثاله لمبادئ باريس والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، في الوقت الذي يضطلع فيه بوظيفة الآلية الوقائية الوطنية.

٤١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أسدت المفوضية المشورة القانونية بشأن تعزيز القانون التمكيني للجنة حقوق الإنسان في جمهورية مولدوفا، ولكفالة التقييم المبكر لمدى امتثال اللجنة لمبادئ باريس عن طريق عملية الاعتماد من جانب لجنة التنسيق الدولية.

٤٢ - وفي عام ٢٠٠٩ قدمت المفوضية الدعم إلى مكتب أمين المظالم المنشأ حديثاً في طاجيكستان من أجل إنشاء المؤسسة، بوسائل منها وضع خططها الاستراتيجية ونظامها الداخلي.

٤٣ - وتتابع المفوضية أيضاً عن كثب الجهود المبذولة حالياً في بلدان أوروبية تشمل إيطاليا، وتركيا، وهولندا، وذلك من أجل إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمشياً مع مبادئ باريس.

٥ - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير واصلت المكاتب الإقليمية للمفوضية في الشرق الأوسط، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية المنشأ حديثاً، والمكتب المستقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقديم المشورة والمساعدة في مجال إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٤٥ - وجرى أيضاً استكشاف وسائل لكفالة المزيد من التعاون مع أحدث مؤسساتين وطنيتين لحقوق الإنسان أنشئت في الشرق الأوسط، وهما المؤسسات الوطنيتان للمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية الليبية.

٤٦ - وتتابع المفوضية عن كثب أيضاً الجهود المبذولة لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في كل من البحرين ولبنان وسلطنة عمان. وفي هذا السياق، شاركت المفوضية في مؤتمر دولي نظمته البحرين بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. بشأن متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

٤٧ - وأقر البرلمان العراقي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قانون إنشاء اللجنة العليا لحقوق الإنسان في العراق. وكان هذا نتيجة لعملية مطولة بدأت في عام ٢٠٠٦. وتقدم المفوضية بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الدعم إلى الجهود الرامية إلى إنشاء المؤسسة وإلى عملية اختيار أعضاء اللجنة، مما يتمشى مع أحكام القانون والمعايير الدولية.

٤٨ - وشاركت المفوضية في الفترة من ٨ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، في البعثة التي نظمها وترأسها منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لاستكشاف سبل تقديم المزيد من المساعدة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

باء - دعم المفوضية للمبادرات الإقليمية المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١ - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٤٩ - عقدت الجمعية العامة السابعة لشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأمريكتين في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، في ميريدا بالمكسيك. وفي هذا الاجتماع جرى انتخاب ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من إكوادور والسلفادور عضوين جديدين في الهيئة التنسيقية للشبكة وعُينت أمينة المظالم (Defensora del Pueblo) في جمهورية فنزويلا البوليفارية رئيسة جديدة للشبكة.

٢ - أفريقيا

٥٠ - حضر ممثلون عن مكتب المفوضية الإقليمي لغرب أفريقيا، بدعم من وحدة المؤسسات الوطنية، حلقة عمل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وسط وغرب أفريقيا عُقدت في لومي في يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقد سلطت حلقة العمل، التي شارك فيها ممثلون فيها المؤسسات الوطنية في كل من بنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والرأس الأخضر، والسنغال، وسيراليون، وغانا، وغينيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، ومالي وموريتانيا، والنيجر، الضوء على أوجه الضعف المشتركة في المجالين القانوني والمؤسسي لمعظم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقتين دون الإقليميتين كما ناقشت سبل تعزيز تلك المؤسسات تمثيا مع مبادئ باريس، بمساعدة مقدمة من المفوضية.

٥١ - ويشارك مكتب المفوضية الإقليمي لغرب أفريقيا في عملية تطوير الشبكة دون الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ولم تبدأ الشبكة العمل حتى الآن، على الرغم

من إنشائها رسمياً في بانجول عام ٢٠٠٦. وشاركت المفوضية في الفترة من ١٢ إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في اجتماع نظمته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوتونو، كما ساعدت على صياغة النظام الأساسي للشبكة الذي سيعتمد في عام ٢٠٠٩.

٣ - منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٥٢ - شاركت المفوضية يومي ٢ و ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ في مشاوره بشأن المبادرة الإقليمية لدعم تنمية قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نظمها المركز الإقليمي للبرنامج الإنمائي في بانكوك بالاشتراك مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ. وقد أُطلقت المبادرة في عام ٢٠٠٨ لمساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب البرنامج الإنمائي القطرية على تفهم أوجه قوة تلك المؤسسات واحتياجاتها في المنطقة وعلى وضع استراتيجيات لمعالجة الثغرات في مجال القدرات. وجرى في المشاورة مناقشة الدروس المستفادة من التقييم التجريبي الأول للاحتياجات المتعلقة بتنمية قدرات المؤسسة الوطنية في ماليزيا (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه) واستكشفت نُهج تنمية القدرات المتبعة لدعم المؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان. وسُجّري المفوضية بالاشتراك مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ، والبرنامج الإنمائي، تقييماً ثانياً لاحتياجات المؤسسة الوطنية للمديف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٥٣ - ونظمت المفوضية، بشراكة مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ، وبدعم من حكومة ساموا ومنتدى جزر المحيط الهادئ، حلقة عمل عُقدت في آييا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بشأن إنشاء الآليات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ، وذلك من أجل تعزيز قدرات دول منطقة المحيط الهادئ على إنشاء آليات وطنية متوافقة مع مبادئ باريس. وحضر حلقة العمل ممثلون عن كل من جزر بالاو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وناورو، ونيوي، واعتمدوا إعلان ساموا، الذي أعربوا فيه عن التزامهم بتشجيع إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في بلدانهم تمشياً مع مبادئ باريس. وجرى أثناء حلقة العمل أيضاً اعتماد وثيقة بعنوان "مرحلة التنفيذ" اشتملت على خطوات عملية لإنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان تلي احتياجات دول جزر المحيط الهادئ.

٥٤ - وعُقد الاجتماع السنوي الرابع عشر لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ في عمان، خلال الفترة من ٣ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ واستضافه المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان بمساعدة مقدمة من المفوضية. وكان أثر الفساد في أعمال حقوق الإنسان والمعتقدات الدينية الموضوعين الرئيسيين للاجتماع السنوي. وناقش أعضاء مجلس منتدى آسيا والمحيط الهادئ

أيضا تعليق عملية الاعتماد المستقلة من جانب المنتدى واستخدام قرارات الاعتماد من جانب لجنة التنسيق الدولية كدليل على الامتثال لمبادئ باريس لأغراض العضوية في المنتدى. وأكدوا أن هذا النهج سيؤدي في الأجل الطويل إلى زيادة اتساق عملية الاعتماد من جانب لجنة التنسيق الدولية وتعزيزها.

٤ - أوروبا

٥٥ - شاركت المفوضية في الاجتماع الثاني لوكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية والمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها المعقود في فيينا في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وركز الاجتماع، في جملة أمور، على برنامج العمل السنوي للوكالة؛ والخطوة الاستراتيجية للمجموعة الأوروبية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠؛ والدراسة التي أعدها الوكالة عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ ومتابعة مسألة التمييز على أساس الميول الجنسية ورهاب المثليين.

٥٦ - وشاركت المفوضية أيضا في اجتماع اللجنة التنسيقية للمجموعة الأوروبية المعقود في فيينا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وركز الاجتماع على التطورات المتعلقة بلجنة التنسيق الدولية؛ ومتابعة مؤتمر ديربان الاستعراضي؛ وتعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع وكالة الحقوق الأساسية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٥ - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٥٧ - عقد مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، الذي يتخذ من قطر مقرا له، حلقة عمل افتتاحية في الدوحة يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، بشأن نظام حقوق الإنسان الدولي. وحضر حلقة العمل ستون مشاركا. بمن فيهم ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من كل من الأردن، وأفغانستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وتونس، والجزائر، وقطر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والأرض الفلسطينية المحتلة، ونشطوا في تبادل الخبرات المتعلقة بتفاعلهم مع نظام حقوق الإنسان الدولي.

٥٨ - وساعدت المفوضية على تنظيم المؤتمر الخامس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، المعقود في عمان، يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ بشأن موضوع "الانتخابات في المنطقة العربية وأثرها على حقوق الإنسان". وحضر جلسات المؤتمر ما يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ مشاركا، بمن فيهم ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

من كل من الأردن، وتونس، والجزائر، وقطر، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والأرض الفلسطينية المحتلة؛ وممثلون عن البلدان التي ليس لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان؛ ومنظمات غير حكومية من كل من الأردن، والبحرين، والعراق؛ وكذلك المفوضية، واليونسكو، والبرنامج الإنمائي؛ فضلا عن المنظمات الدولية بما فيها المعهد الديمقراطي الوطني. واعتمد المشاركون وثيقة لمساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تنفيذ نهج لحقوق الإنسان أثناء الانتخابات.

جيم - دعم المفوضية للمبادرات الدولية المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١ - المؤتمر الدولي التاسع للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٥٩ - اشتركت المفوضية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا، ولجنة التنسيق الدولية في استضافة المؤتمر الدولي التاسع للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها الذي عقد في نيروبي في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وتناول موضوع "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وإقامة العدل". وحضر المؤتمر أكثر من ١٥٠ ممثلا عن ٧٠ من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم، وعن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية. وركز المؤتمر على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي طورتها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالقضاء وإنفاذ القانون. واعتمد المؤتمر بالإجماع إعلان نيروبي، الذي يوجه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الاضطلاع بدورها في إقامة العدل (A/HRC/10/54، المرفق الثالث).

٦٠ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، اتخذ مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء القرار ٢/١٠ المتعلق بحقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، الذي يدعو الأمين العام والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، إلى اتخاذ جملة إجراءات منها تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة في هذا المجال، بوسائل منها تقديم المساعدة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار تنفيذ إعلان نيروبي.

٢ - لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٦١ - قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بصفتها أمانة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الدعم الفني للدورة الثانية والعشرين للجنة التنسيق الدولية التي عقدت في جنيف، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ وقامت بتيسير أعمالها. وشمل جدول الأعمال التقارير الواردة من فريق لجنة التنسيق الدولية العامل المعني بالحوكمة، وفريقها العامل المعني بالتمويل المستدام، ولجنتها الفرعية المعنية

بالاعتماد؛ والمسائل المتعلقة بتنفيذ إعلان نيروبي، ومؤتمر ديربان الاستعراضي، والمشاركة على الصعيدين الإقليمي والدولي، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب؛ وعقد دورة بشأن التخطيط الاستراتيجي ستواصل في الاجتماع القادم لمكتب اللجنة المقرر عقده في الرباط يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٦٢ - وفي هذا السياق، قامت المفوضية بوضع أولوياتها للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لزيادة مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في نظام حقوق الإنسان. وتشمل هذه الأولويات ما يلي: (أ) زيادة معرفة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمعاهدات والبروتوكولات الاختيارية الجديدة؛ (ب) تشجيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على القيام بدور أكبر في تشجيع التصديق على معاهدات جديدة؛ (ج) تعزيز الإجراءات التي تتخذها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات للتفاعل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ (د) جمع أمثلة على ممارسات التفاعل الجيدة؛ (هـ) نشر الملاحظات والتوصيات الختامية للهيئات المنشأة بموجب معاهدات الناتجة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل؛ (و) الإعلان عن استخدام مكتب لجنة التنسيق الدولية في جنيف؛ (ز) تشجيع مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدرجة أكبر في صياغة التعليقات العامة للهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛ و (ح) دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في معالجة الشكاوى واستخدام السوابق القضائية فيما يتعلق بنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وخاطبت المفوضية السامية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ختام الاجتماع.

(أ) تقرير الفريق العامل المعني بالحوكمة التابع للجنة التنسيق الدولية

٦٣ - تأسست لجنة التنسيق الدولية باعتبارها كيانا قانونيا بموجب القانون السويسري في تموز/يوليو ٢٠٠٨، واعتمد نظامها التأسيسي في الاجتماع العام للجنة الذي عُقد في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقرر الفريق العامل المعني بالحوكمة الذي أنشأته اللجنة في عام ٢٠٠٧ الإبقاء على هيكلها الإداري الحالي، على الرغم من اعتماد تعديلات طفيفة على نظامها التأسيسي.

(ب) التقارير عن تنفيذ إعلان نيروبي

٦٤ - قدم رؤساء الشبكات الإقليمية الأربع تقارير عن الأنشطة التي يضطلع بها أعضاؤها لتنفيذ إعلان نيروبي. واشتمل تقرير شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان على

معلومات عن المبادرات التي اضطلع بها أعضاؤها، بما في ذلك الدعوة إلى الإصلاح التشريعي؛ والقيام بزيارات للسجون؛ وإجراء تدريب على حقوق الإنسان لموظفي إنفاذ القانون. وأشار تقرير شبكة الأمريكتين إلى كفاءة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في معالجة الشكاوى عن طريق التوفيق والوساطة، وتخفيف عبء عمل النظام القضائي، ووصف أنشطة الأعضاء مثل وضع خطة للتعويضات؛ وتكوين شبكة لمساعدة ضحايا الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وتثقيف موظفي إدارات السجون والشرطة. وأوجز تقرير منتدى آسيا والمحيط الهادئ أنشطة الأعضاء في ما يتعلق بالقضاء والوصول إلى العدالة؛ ومقدمي المساعدات القانونية ونظم تقديمها؛ وإنفاذ القانون؛ وأماكن الاحتجاز. وأفاد تقرير المجموعة الأوروبية بأن خططها الاستراتيجية تعتبر العمل على إيجاد آليات وقائية وطنية في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب مجالا ذا أولوية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وأن إجراءات المجموعة لتدخلات أصدقاء المحكمة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أيضا تُحدد سيادة القانون/مكافحة الإرهاب على أنها واحدة من المجالات ذات الأولوية للتدخلات.

(ج) التقارير عن مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والإقليمي

٦٥ - قدم الرؤساء الإقليميون استعراضا عاما لمشاركة المؤسسات الأعضاء في شبكاتهم على الصعيدين الدولي والإقليمي. وركزت ممثلة مكتب لجنة التنسيق الدولية في جنيف على التطورات ذات الصلة بمجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات التي حدثت منذ أن قدمت تقريرها في المؤتمر الدولي التاسع المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وأكدت على أن الخطة الاستراتيجية للجنة من أجل التفاعل مع مجلس حقوق الإنسان كانت مفيدة للغاية في تحديد الأولويات وتخطيط الاتصالات مع المجلس. وأوصت بأن تأخذ الخطط الاستراتيجية المقبلة للجنة التنسيق الدولية في الاعتبار الأولويات المواضيعية.

(د) الأحداث الموازية

٦٦ - عُقدت على هامش الدورة الثانية والعشرين للجنة التنسيق الدولية ثلاثة حلقات عمل تناولت المواضيع التالية: "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد حالات الاحتجاز"، و"البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب: المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وآليات الوقاية الوطنية"، و"البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (انظر الجزء سادسا أدناه).

٦٧ - وفي نهاية الدورة الثانية والعشرين للجنة التنسيق الدولية، نظمت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمة الحقوق والديمقراطية وشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأمريكتين، ورشة عمل حول الاستعراض الدوري الشامل والنظام الدولي لحقوق الإنسان.

٣ - اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

٦٨ - قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم في مجال السكرتارية لاجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في شهري تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠٠٩. وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اعتمدت لجنة التنسيق الدولية ٦٦ من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في "الرتبة ألف". وواصلت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، على مدار العام، تعزيز أساليب عملها لجعل العملية أكثر دقة وشفافية واستقلالية، بما في ذلك إعداد ملخصات مفصلة عن كل مؤسسة متقدمة بطلب للاعتماد وجعل تلك الملخصات متاحة للجمهور (انظر A/HRC/10/55). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تم تنقيح المبادئ التوجيهية للاعتماد ونموذج طلبات الاعتماد لجعلهما أيسر استخداماً، وليعكسا المتطلبات والإجراءات الجديدة المنصوص عليهما في النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية. كما يجري تنقيح أساليب عمل اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد بحيث تأخذ في الاعتبار الآراء والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الموجهة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتقدمة بطلبات للاعتماد، والتي تعتبر آليات وقائية وطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

٦٩ - كما أعطت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل متزايد أولوية للعمل المباشر مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم لتشجيعها على التقدم بطلبات للاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية إن لم تكن قد فعلت ذلك، وكذلك متابعة التوصيات الصادرة عن اللجنة.

ثالثاً - التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف - مجلس حقوق الإنسان

٧٠ - تدعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان وعملها معه، وذلك تمثيلاً مع قرار لجنة حقوق الإنسان

٢٠٠٥/٧٤ ومع الممارسات السابقة للجنة. وقد شارك أكثر من ٢٠ من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدورة الحادية عشر لمجلس حقوق الإنسان التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وكانت المؤسسات نشطة للغاية قبل الدورة وأثناءها، حيث أدلت ببيانات وشاركت في المناقشات العامة وتفاعلت مع المقررين الخاصين.

٧١ - وفيما يتعلق بآليات المجلس، فقد أُسند إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور هام في جميع مراحل عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك تقديم الوثائق، وتقرير أصحاب المصلحة، وحضور الاستعراض، والمتابعة المتواصلة للتوصيات. وجرى، في عام ٢٠٠٨، استعراض ٦٤ بلدا في إطار الاستعراض الدوري الشامل. ومن بين هذه البلدان، هناك ٢٨ بلدا لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، قدمت ٢٧ منها معلومات لإدراجها ضمن تقرير أصحاب المصلحة.

باء - الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

٧٢ - من بين البلدان التي جرى فحصها من قبل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في عام ٢٠٠٨، كان لدى ٨٢ بلداً مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. ومن بين هذه المؤسسات، شاركت ٣٩ مؤسسة في عملية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، بما في ذلك عن طريق تقديم تقارير بديلة أو حضور الجلسات.

٧٣ - وقد اعترفت التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة من كل من أمانة لجنة مناهضة التعذيب وأمانة اتفاقية حقوق الطفل بالدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمليتهما. ولدى لجنة حقوق الإنسان موظف متفرغ مسؤول عن التنسيق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٩ بدأت أمانة اتفاقية مناهضة التعذيب في تشغيل موقع شبكي خاص يُعنى بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويتضمن معلومات عملية عن كيفية التفاعل معها مع الاتفاقية.

٧٤ - وتشارك المفوضية منذ عام ٢٠٠٣ في مشروع لتعزيز تنفيذ توصيات معاهدات حقوق الإنسان من خلال تقوية آليات الحماية الوطنية، بموله الاتحاد الأوروبي. ويرمي المشروع إلى تحسين التنفيذ على الصعيد الوطني لاستنتاجات وتوصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات عن طريق تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام على المشاركة في عملية تقديم التقارير، واستخدام الصكوك الدولية وتوصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في مجالات عمل كل منها. وقد عُقدت في إطار المشروع حلقات عمل وطنية في المغرب وإندونيسيا (كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٨)، كما عقدت حلقات عمل إقليمية في بنما (٢٧-٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨) وتايلند (١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩).

جيم - الإجراءات الخاصة

٧٥ - تفاعل العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة، وقدمت مساهمات خطية في دورات مجلس حقوق الإنسان لاستكمال تقاريرها عن البعثات القطرية.

٧٦ - وفي يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نظمت المفوضية، بالتعاون مع مثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً ومشروع بروكينغز - بيرن بشأن التشرد الداخلي، حلقة دراسية في نيروبي عن دور المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخلياً.

٧٧ - وعُقد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ حوار لتبادل الآراء بين المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، كجزء من الاجتماع السنوي السادس عشر للإجراءات الخاصة. وقدمت ممثلة مكتب لجنة التنسيق الدولية في جنيف بياناً عن تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكلفين بولايات، لا سيما كجزء من آلية المتابعة التي وضعها بعض المكلفين بولايات، وأيضاً من خلال مداوالات مجلس حقوق الإنسان.

دال - مؤتمر ديربان الاستعراضي

٧٨ - دعمت المفوضية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة بنشاط في مؤتمر ديربان الاستعراضي، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة المالية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة في "الرتبة ألف" (مع إعطاء الأولوية للمؤسسات المنتمية إلى أقل البلدان نمواً)؛ واستحداث صفحة شبكية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الموقع الشبكي الرسمي للمؤتمر؛ والعمل مع الفريق العامل للجنة التنسيق الدولية المعني بعملية ديربان.

٧٩ - وشارك ممثلون عن ٣٩ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من جميع المناطق في مؤتمر ديربان الاستعراضي، ويشمل ذلك مشاركتهم في حدث جانبي نظمته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالاشتراك مع لجنة التنسيق الدولية، وذلك من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجال رصد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتحديات الرئيسية لذلك الرصد. وألزم المشاركون أنفسهم بتعزيز الرصد والتنفيذ فيما يتعلق

بالعنصرية، وحددوا ١٤ أولوية ترمي إلى تعزيز التزامهم بمكافحة العنصرية وما يتصل بها من تعصب على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي (لمزيد من التفاصيل انظر www.nhri.net).

٨٠ - وحددت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضا عددا من أنشطة المتابعة ذات الصلة هي: (أ) تكليف مسؤولي اتصال داخل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ (ب) إقامة شبكة فيما بين مسؤولي الاتصال؛ (ج) تبادل الأمثلة عن الممارسات الجيدة والموارد من أجل تنفيذ الأولويات ذات الصلة من خلال الموقع الشبكي لمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ (د) تعزيز العلاقة مع المفوضية بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة التمييز؛ و (هـ) الطلب من لجنة التنسيق الدولية بأن تضع عملية ديربان على جدول أعمال اجتماعها القادم.

رابعاً - التعاون فيما بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف - أفرقة الأمم المتحدة القطرية

٨١ - واصلت المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعزيز تعاونها مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء العالم. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوغندا، وجنوب أفريقيا، والداغمر، والهند، قامت المفوضية بوضع مجموعة أدوات لموظفي الأفرقة القطرية توفر عددا وتوجيهات عملية بشأن دعم إنشاء أو توطيد أو تقييم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وهي تُفسر القضايا، وتحدد الممارسات الجيدة، وتقدم الاستراتيجيات للمشاريع الرامية إلى دعم التطوير التنظيمي والقدرات لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وعُقدت في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا مناسبة مشتركة بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، لمناقشة وإقرار مجموعة الأدوات. ومن المتوقع بدء العمل بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

باء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨٢ - لا يزال تعزيز التعاون والشراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المساعدة التقنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمثل أولوية رئيسية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حسبما يتضح، على سبيل المثال، من خلال مشاركتها في المبادرة الإقليمية لدعم تطوير بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (انظر الفقرتين ٣٠ و ٥٢ أعلاه). وقد تم الاضطلاع بمشاريع وبعثات للمساعدة التقنية المشتركة

في نيبال (مشروع لتنمية قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال، المرحلة الثانية)، وتيمور - ليشتي (بعثة لتقييم المشروع) وإندونيسيا (مشروع مشترك للتعاون التقني)، وسري لانكا.

جيم - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٨٣ - حضرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اجتماع اللجنة التوجيهية للمنتدى الدائم للحوار العربي الأفريقي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي عقد في باريس يومي ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩. وقد ضم الاجتماع، الذي نظّمته اليونسكو والمؤسسة الوطنية المصرية لحقوق الإنسان، حوالي ٢٤ من ممثلي الحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية (جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد البرلماني العربي، وبرلمان البلدان الأفريقية)، والمنظمات الدولية (المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية).

دال - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٨٤ - شاركت المفوضية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في عدد من الفعاليات التي نظّمتها اليونيسيف عن الآليات الوطنية لحقوق الطفل، مثل المؤتمر المعني بإنشاء مؤسسة مستقلة لتعزيز حقوق الطفل في إيطاليا، الذي نظّمته اليونيسيف والحكومة الإيطالية يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ والحلقة الدراسية الإقليمية عن "إنشاء مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان من أجل تعزيز وحماية حقوق الطفل: النّهج الفعالة للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية" الذي نظّمه مكتب اليونيسيف الإقليمي لغرب أفريقيا، ومركز إينوشيني للأبحاث والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، في باماكو يومي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي هذه السياقات شددت المفوضية على أهمية أن تكون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولاية واسعة النطاق، وأهمية تقيد المؤسسات المتخصصة بالمعايير الدولية.

هاء - رابطة أمناء المظالم بدول البحر الأبيض المتوسط

٨٥ - شاركت المفوضية في الاجتماع الثاني لشبكة أمناء المظالم بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، المعقود في مرسيليا بفرنسا يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والذي نظّمه وسيط الجمهورية الفرنسية بالتعاون مع والي المظالم في المغرب و المدافع عن الشعوب الإسبانية تحت موضوع "وسطاء منطقة البحر الأبيض المتوسط: التحديات التي تواجه منطقة مشتركة". وحضر الاجتماع ثمانية وعشرون من ممثلي مؤسسات الوساطة في حوض البحر الأبيض المتوسط، سواء أكانت مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان أو مؤسسات تعمل

كوسطاء في الدول التي لا توجد بها مؤسسات لأمناء المظالم حتى الآن، فضلاً عن ممثلين للمنظمات الدولية والإقليمية الداعمة.

واو - المعهد الدولي لأمناء المظالم

٨٦ - حضرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان المؤتمر العالمي التاسع للمعهد الدولي لأمناء المظالم المعقود في ستوكهولم في الفترة من ٩ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وركزت المفوضة السامية في كلمتها أمام الاجتماع، على التحديات الراهنة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وشددت على الأهمية المتزايدة لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات أمناء المظالم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي؛ وشجعت على زيادة التعاون بين الرابطات الإقليمية والدولية لأمناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار مبادئ باريس، وكذلك على التعاون بين هذه المنظمات ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

زاي - الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان

٨٧ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، شارك ممثلون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم في حلقة عمل نظمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بناء على طلب من مجلس حقوق الإنسان (انظر القرار رقم ٢٠/٦) لمناقشة الممارسات الجيدة للعمل مع الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، وقيمتها المضافة والتحديات التي تواجهها. وأوصت حلقة العمل بتكليف مسؤول اتصال متفرغ في المفوضية لتيسير التواصل وتبادل المعلومات في المستقبل بشأن الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان. وتم، عقب ذلك، تكليف مسؤول الاتصال داخل وحدة المؤسسات الوطنية بالمفوضية، وعُهد إليه بتيسير وتنسيق الإجراءات الإضافية التي تتخذها المفوضية.

خامسا - التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية

ألف - المنظمات غير الحكومية

منتدى المنظمات غير الحكومية (نيروبي)

٨٨ - كجزء من المؤتمر الدولي التاسع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، عُقد منتدى للمنظمات غير الحكومية لتحسين إمكانية احتكام الفئات الضعيفة إلى القضاء من خلال إقامة الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ضم أكثر من ١٠٠ مشارك دولي وإقليمي ووطني. وشددت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في

كلمتها أمام المنتدى على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية الفئات الضعيفة، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والمدافعين عن حقوق الإنسان. ووضع المنتدى خطة عمل للتعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

باء - المؤسسات الأكاديمية

جامعة بريستول

٨٩ - عززت المفوضية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ شراكتها مع فريق البرنامج البحثي المعني بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب بجامعة بريستول. وشاركت المفوضية في اجتماع مائدة مستديرة يُعنى بالاتفاقية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عُقد في براغ يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وفي اجتماعي مائدة مستديرة بشأن الاتفاقية، عُقد في بريستول بالمملكة المتحدة يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، وحضرهما خبراء دوليون وإقليميون، بما في ذلك اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب التابعة للاتفاقية، واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب، مما ساهم في النظر في دور ومهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال مناهضة التعذيب.

سادسا - قضايا موضوعية

ألف - الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

٩٠ - أنشأت لجنة التنسيق الدولية في اجتماعها الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠٠٩ فريقا عاملا معنيا بموضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان مكونا من تسعة أعضاء، ويضم اثنين من ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لكل إقليم، وممثلا لرئيس لجنة التنسيق الدولية. وتشمل ولاية الفريق العامل التخطيط الاستراتيجي؛ وبناء القدرات وتقاسم الموارد؛ ووضع جدول الأعمال والتوعية. وسيعقد الفريق العامل أول اجتماع له في كوبنهاجن في عام ٢٠٠٩.

٩١ - وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اجتمع ما يقرب من ٣٠ ممثلا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والدول الأعضاء في إحدى المناسبات الجانبية للدورة الحادية عشر لمجلس حقوق الإنسان، نظمتها لجنة التنسيق الدولية بالتعاون مع المفوضية، لمناقشة الدور الناشئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مع التركيز بصفة خاصة على القضايا التي تفحصها الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية.

باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٩٢ - عُقدت مناسبة جانبية أثناء الدورة الثانية والعشرين للجنة التنسيق الدولية، وركزت على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ووصف المحاورون المشاركون في المناسبة إطار البروتوكول الاختياري، وناقشوا أهلية المحاكم للنظر في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي من المرجح أن تصبح أكثر رسوخاً محلياً. بمجرد أن يتم وضع فقه قضائي دولي. وأبرزت المناقشات أن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ البروتوكول الاختياري يكمن على وجه الخصوص في تغيير المواقف من خلال تعزيز حقوق الإنسان، وحشد جمهور محلي، وتطبيق إجراءات البروتوكول المتعلقة بالشكاوى غير القضائية.

جيم - الاحتجاز

٩٣ - وفرت مناسبة جانبية عُقدت خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة التنسيق الدولية منبرا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتبادل الخبرات والمبادرات المتعلقة برصد الاحتجاز وللمساهمة بشكل مباشر في مطبوعة مشتركة بين برنامج جامعة هارفارد والمفوضية. وركزت المناقشات على المسائل الهيكلية (مثل إمكانية الوصول، والموارد، ونطاق الولاية القضائية) والمسائل المتعلقة بالسياسات العامة (على سبيل المثال، الفئات الضعيفة، ومعالجة الشكاوى، وبروتوكولات الزيارة، وآليات المتابعة) فيما يتعلق برصد الاحتجاز. وأكدت المناقشة على أهمية رصد الاحتجاز، ليس فقط فيما يتعلق بمنع التعذيب، ولكن أيضا في مسائل مثل الاحتجاز التعسفي، والتمييز، والحصول على الرعاية الطبية.

دال - الشقيف

٩٤ - طلب مجلس حقوق الإنسان من اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ إعداد مشروع إعلان بشأن التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان لعرضه على المجلس في دورته التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠١٠ (انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٨/١٠). وتحقيقا لتلك الغاية، سعت اللجنة الاستشارية إلى تلقي وجهات نظر وإسهامات أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي الدورة الثانية والعشرين للجنة التنسيق الدولية، تم تكليف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمغرب بتيسير إسهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مشروع إعلان بشأن التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، بالنيابة عن اللجنة.

هاء - الهجرة

٩٥ - استضافت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا مؤتمرا حول تعزيز وحماية حقوق المهاجرين في مجتمع متعدد الثقافات، عُقد في سيول، يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وجمع المؤتمر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا لمناقشة دورها فيما يتعلق بحقوق المهاجرين، ولتحديد الأولويات والاستراتيجيات في هذا المجال. واعتمد المؤتمر مبادئ توجيهية تشمل خطوات عملية تتخذها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لضمان حماية حقوق المهاجرين.

واو - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنع التعذيب، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب

٩٦ - عُقدت مناسبة جانبية أثناء الدورة الثانية والعشرين للجنة التنسيق الدولية حول التجارب التي اكتسبتها حتى الآن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتصل بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وأظهرت المناقشات أنه على الرغم من عدم وجود نموذج مُحدد لإنشاء آلية وقائية وطنية، إلا أن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورا كبيرا تقوم به فيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري؛ إما بأن تعمل كآليات وقائية وطنية تقوم بتنسيق عمل تلك الآليات، أو بأن تقوم بالتفاعل مع الآليات المعنية على نحو فعال. كما لوحظ الدور الهام للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيد الدولي (مثلا، التفاعلات مع اللجنة الفرعية لمنع التعذيب)، وتم التشجيع على زيادة التواصل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الفرعية.

زاي - العدالة الانتقالية

٩٧ - أصدرت المفوضية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، مذكرة توجيهية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وُضعت بالتشاور مع عدد من الخبراء والمؤسسات الوطنية. والغرض من المذكرة التوجيهية هو مساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار مشاركتها في قضايا العدالة الانتقالية، وهي تصف التحديات والفرص التي تواجهها تلك المؤسسات. وتسلط المذكرة الضوء على المعايير الدولية المعمول بها، وتقدم أمثلة على التجارب القطرية ذات الصلة للمؤسسات الوطنية، وتقدم توصيات بخصوص مشاركتها.

حاء - الذكرى السنوية الستون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

٩٨ - بدأ الأمين العام في عام ٢٠٠٨ حملة مدتها عام كامل للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ركزت على موضوع "الكرامة والعدالة لنا جميعاً". وفي هذا السياق، أولت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اهتماماً خاصاً بحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم في السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز. وكرست المفوضية الفترة من ٦ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ "أسبوع الكرامة والعدالة للمعتقلين"، ودعت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الشركاء للاضطلاع بأنشطة مركزة في أماكن الاحتجاز، أو تتعلق بأماكن الاحتجاز، خلال ذلك الأسبوع وطوال عام ٢٠٠٨. وشاركت عشرة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واثنتان من المنظمات غير الحكومية في المبادرات التي ترعاها المفوضية ضمن إطار الذكرى السنوية الستين.

سابعاً - الاستنتاجات

٩٩ - إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمثل لمبادئ باريس هي عناصر رئيسية لنظام وطني قوي وفعال لحماية حقوق الإنسان. وهي تؤدي دوراً حاسماً في ترجمة المعايير الدولية لحقوق الإنسان إلى قوانين وممارسات وطنية؛ ودعم الحكومات لضمان تطبيق هذه المعايير؛ ورصد ومعالجة الشواغل الأساسية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني (مثل التعذيب، والاحتجاز التعسفي، والاتجار بالبشر)؛ وحماية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان؛ والمساهمة في الكفاح ضد التمييز على جميع الأسس. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمثل لمبادئ باريس أن تكون أول ملتجأ لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ويشجعها الأمين العام على القيام بدور هام في مكافحة الإفلات من العقاب، وأن تدعو، على نحو حاسم، للمساءلة والعدالة.

١٠٠ - وفي هذا السياق، يرحب الأمين العام باعتماد إعلان نيروبي في المؤتمر الدولي التاسع للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ليكون شاهداً على التزام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتزايد بتعزيز إقامة العدل وسيادة القانون. ويشجع الأمين العام أعمال المتابعة التي تقوم بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لأنشطة سيادة القانون، تتعاون وثيق مع مكاتب الأمم المتحدة وعناصر الوجود الميداني المعنية بحقوق الإنسان.

١٠١ - ويحث الأمين العام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على التعاون بشكل بنّاء مع منظمات المجتمع المدني الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويمكن أن يعزز كل من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الأخرى جهود على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٠٢ - ويشجع الأمين العام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على القيام بدور نشط في النظام الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما في مجلس حقوق الإنسان، وآليته للاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، فضلا عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وتُثري مشاركة المؤسسات الوطنية مداولات هذه الهيئات من خلال مساهمتها بخبرات وطنية مستقلة، بينما تعزز أيضا من فعالية إجراءات المتابعة على المستوى الوطني للتوصيات الناتجة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

١٠٣ - وفي هذا الصدد، يرحب الأمين العام بتأسيس لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوصفها جمعية تعمل بموجب القانون السويسري، من شأنها أن تزيد من تعزيز دور شبكة لجنة التنسيق الدولية، وهيئات التنسيق الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نفسها في النظام الدولي لحقوق الإنسان.

١٠٤ - ويرحب الأمين العام بالدعم المالي والفني الذي تقدمه المفوضية للجنة التنسيق الدولية، بما في ذلك المساعدة المستمرة لاجتماعات اللجنة، ولعملية الاعتماد التي تقوم بها اللجنة، وللمؤتمرات الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

١٠٥ - ويلاحظ الأمين العام، مع الارتياح، زيادة الدقة والتمهيد والشفافية في عملية الاعتماد التي تقوم بها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية بدعم من المفوضية، ويشدد على أهمية هذه العملية في تعزيز النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان في نهاية المطاف. وفي هذا السياق، فإن الأمين العام يُشيد بالتوصيات المناسبة للمقام والمحددة بأطر زمنية، والتي صدرت نتيجة للاستعراضات التي أجرتها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويرحب الأمين العام أيضا بالتطور المستمر للملاحظات العامة للجنة التنسيق الدولية، التي تعمل كأداة تفسيرية إضافية لمبادئ باريس.

١٠٦ - ويلاحظ الأمين العام أيضا، مع التقدير، استمرار عمل الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوروبا والأمريكتين وآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا، ويشجع المزيد من التعاون بين الشبكات الإقليمية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

- ١٠٧ - وضمن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يرحب الأمين العام باستمرار وتعزيز برنامج الزمالات بوحدة المؤسسات الوطنية لعام ٢٠٠٩.
- ١٠٨ - إن إقامة شراكات قوية على نطاق المنظومة، للاستفادة من قدرات وخبرات كيانات الأمم المتحدة، هو أمر أساسي لتحقيق هذا الهدف. ولهذا السبب، يرحب الأمين العام بالتعاون بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع مجموعة أدوات لموظفي أفرقة الأمم المتحدة القطرية تتعلق بإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية.
- ١٠٩ - ويرحب الأمين العام باعتماد الجمعية العامة للقرار ١٦٩/٦٣ بشأن دور مؤسسات أمناء المظالم، الذي يشدد، على جملة أمور، منها أهمية الاستقلال الذاتي لمؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويُردّد الأمين العام دعوة المفوضة السامية إلى مزيد من التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات أمناء المظالم، فضلا عن تشجيعها لمؤسسات أمناء المظالم على الاستفادة بفعالية من المعايير المنصوص عليها في الصكوك الدولية ومبادئ باريس، لتعزيز استقلالها وزيادة قدرتها على العمل كآليات حماية وطنية.
- ١١٠ - وأخيرا، فإن الأمين العام يشدد على أهمية الاستقلال المالي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واستقرارها المالي، من أجل التنفيذ الفعال لولاياتها، خاصة في أوقات الأزمات المالية.